الأزمات الاقتصادية وأثرها في المجتمع البغدادي في القرن الثالث الهجري

م. م هدى علي رمان
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية ميسان
hudatulip1988ali@gmail.com

الملخص
يعالج هذا البحث الأزمات الاقتصادية التي مرّ بها المجتمع البغدادي خلال القرن الثالث الهجري، بوصفها ظاهرة لا تنشأ عن سبب واحد فحسب، بل تتكون من تداخل جملة من العوامل السياسية والعسكرية والمالية والاقتصادية. وقد ارتبطت تلك الأزمات بما أصاب الدولة العباسية من اضطراب سياسي وعسكري، وباختلال موارد الخراج، وبازدياد الإنفاق العسكري، إضافة إلى اضطراب طرق التجارة والميرة، فضلاً عن انتقال مركز الخلافة إلى سامراء، ثم حصار بغداد في سياق الصراع بين المستعين والمعتز، وما تلاه من ثورة الزنج وما أحدثته من اضطراب واسع في جنوب العراق وشبكات التموين.
يركز البحث كذلك على النتائج التي تركتها هذه الأوضاع على الحياة اليومية لسكان بغداد، وخصوصاً ما يتصل بأسعار المواد الغذائية، والقوة الشرائية، وحال الحرفيين والتجار والعمال والجند، مع بيان أثرها في تعميق التفاوت الاجتماعي وفي مستوى الأمن داخل المدينة. وتخلص الدراسة إلى أن بغداد لم تعرف أزمة اقتصادية واحدة متصلة طوال القرن الثالث الهجري، بل شهدت أزمات متعاقبة كانت تشتد كلما اجتمع ضعف موارد الدولة مع اضطراب طرق الإمداد واستمرار النزاع العسكري.
وتشير المعطيات إلى أن الفئات محدودة الدخل كانت الأكثر تعرضاً لتداعيات الغلاء وتراجع القدرة الشرائية، بينما امتلكت بعض الفئات الأخرى، ولا سيما أصحاب الثروة والمخزون وشبكات التجارة، قدرة أعلى على مواجهة الظروف القاسية والتكيف معها. وفي الوقت نفسه، أسهمت المكانة التجارية التي تمتعت بها بغداد، وتعدد أسواقها، وامتداد صلاتها بالسواد وبالطرق النهرية والبرية، في تمكين المدينة من استعادة جزء من حيويتها الاقتصادية كلما هدأت الأزمات وعادت الطرق والأسواق إلى العمل.
الكلمات المفتاحية: الأزمات الاقتصادية، بغداد، القرن الثالث الهجري، الغلاء، الخراج.

Economic crises and their reflection on the nature of your society in Baghdad in the 3rd century AH

Huda Ali Raman
Ministry of Education / Directorate General for Education in Maysan
hudatulip1988ali@gmail.com

Abstract
This research deals with the economic crises that occupied the society of Baghdad during the third century AH and considers it not an event that occurred as a result of one cause but as a phenomenon composed of a group influence the political, military, financial, and economic dimensions. These crises were associated with the crumbling political and military structure of the Abbasid Caliphate, due to a lack of tax revenues, rising military costs, and disruption of long-distance trade routes and supply lines. In addition, the transfer of the Caliphate's capital to Samarra (the siege of Baghdad in the war between al-Musta'in and al-Mu'tazz) ensured a wider Zanj Rebellion, causing considerable disorder in southern Iraq and its supply lines.[23]
The Other obsessions include their effects on the life of people in Baghdad in terms of food prices, purchasing power, and the fate of artisans, merchants, laborers, and soldiers, as well as how these matters contribute to widening social disparities and security conditions among members of the city. The study ultimately reaches the conclusion that Baghdad underwent neither a unified, lasting economic crisis in the third century AH, but rather a series of crises that were worsened when supply routes were interrupted, and state magnetic energy was consumed by Homeland War.
From all this data, it can be concluded that low-income groups were the most sensitive and that they suffered the worst hit. All other groups - especially those with financial capital, material reserves, and trade networks - had a greater ability to withstand and adapt to cataclysmic conditions. However, the commercial importance of Baghdad itself and its many markets, along with excellent links to the countryside and river and land routes, allowed it enough economic life to recover temporarily

whenever crises eased sufficiently that roads or markets reopened.
Keywords: Economic crises, Baghdad, the third century AH, inflation, land tax

المقدمة

تبوأت بغداد، منذ تأسيسها على يد الخليفة أبي جعفر المنصور، مكانة محورية داخل الدولة العباسية، فلم تظل مجرد مقر للخليفة ومؤسسات الإدارة، بل راحت تدريجياً تترسخ بوصفها مركزاً سياسياً واقتصادياً وتجارياً على درجة كبيرة من الأهمية. وأسهم موقعها الجغرافي الذي يتسم بتفرد واضح في تدعيم هذا الدور؛ إذ غدت عقدة مواصلات تربط بين مناطق العراق وخراسان والجزيرة والشام والحجاز، وتمتد كذلك إلى البصرة، فضلاً عن كونها تحظى بشبكة واسعة من الأنهار والقنوات والطرق البرية التي سهّلت حركة الغذاء والسلع والمواد الخام والأموال بين الأقاليم.

ومع تزاوج الوظيفة السياسية مع الوظيفة الاقتصادية، اتسع عمران بغداد وزاد عدد سكانها، وهو ما أفضى إلى ظهور طيف واسع من الأسواق والحرف والأنشطة التجارية المتنوعة. غير أن اتساع المدينة لم يكن بلا ثمن، إذ جعلها شديدة الحساسية لأي اضطراب يمس مواردها أو يعطل مسارات الإمداد الواصلة إليها، لأن استمرار الحياة في مدينة بهذا الحجم كان يتطلب استمرار تدفق المواد الغذائية والسلع والأموال.

يُنظر إلى القرن الثالث الهجري بوصفه مرحلة حاسمة لفهم طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع في العصر العباسي؛ فقد شهد هذا القرن انتقال الخلافة من حالة كان فيها النفوذ المركزي النسبي قائماً، إلى مرحلة أخذ فيها نفوذ القادة العسكريين يتسع بصورة جلية. كما انتقل مركز الحكم من بغداد إلى سامراء في عهد المعتصم، ثم دخلت الدولة بعد مقتل المتوكل في سلسلة من الاضطرابات السياسية والعسكرية، وتفاقمت بدرجة أكبر مشكلة تمويل الجيش، لتندلع الحرب بين المستعين والمعتز حتى انتهت بحصار بغداد. ولم يقف الأمر عند ذلك، إذ جاءت ثورة الزنج في جنوب العراق لتضيف عبئاً جديداً إلى موارد الدولة، وإلى طرقها التجارية.

وقد انعكست هذه التحولات على الاقتصاد المحلي لسكان بغداد انعكاساً مزدوجاً مباشرًا وغير مباشر؛ فاضطربت الإيرادات، وتبدلت مسالك التجارة، وارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية. وفي الوقت نفسه تعرضت الأسواق لموجات من التراجع والاضطراب، بما يعكس هشاشة الأوضاع حين تتعرض منظومة الموارد والتموين للاهتزاز.

ومن ثم تتأسس مشكلة البحث على سؤال يتصل بطبيعة الأزمات الاقتصادية التي مرت بها بغداد خلال القرن الثالث الهجري، وعلى أهم العوامل السياسية والعسكرية والمالية التي أسهمت في نشوء هذه الأزمات. كما يركّز البحث على بيان مدى انعكاسها في مستويات المعيشة، والأوضاع المتعلقة بالأسعار والأجور، إضافة إلى آثارها على التجارة والحرف، وعلى العلاقات الاجتماعية. ويتطلع البحث كذلك إلى تحديد الفئات التي تتحمل العبء الأكبر من تلك الأزمات، وقياس مدى قدرة المجتمع والدولة على مواجهتها، وعلى التكيف مع آثارها.

وتزداد صعوبة مقاربة هذه القضية لأن المصادر التاريخية لا تقدم سجلات اقتصادية منتظمة ولا تقدم أرقاماً متصلة عن الأسعار والأجور، وإنما تورد أخباراً متفرقة حول الخراج والأرزاق والغلاء وانقطاع الميرة والاضطرابات. لذلك يصبح من الضروري عند التعامل مع هذه المادة جمع الأخبار المتناثرة وربطها بالسياق السياسي والاجتماعي الذي وردت فيه.

وقد اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي، وذلك عبر مقارنة الروايات الواردة في المصادر التاريخية والجغرافية والمالية، مع الاستفادة من الدراسات الحديثة ذات الصلة بالاقتصاد العباسي والعراق وبغداد والجيش والخراج وثورة الزنج. كذلك جرى التعامل بحذر مع الأرقام الاستثنائية التي ظهرت في بعض الأخبار، ولا سيما الأسعار المسجلة أثناء الحصار، لأن هذه الأرقام تعكس ظروفاً طارئة واستثنائية لا يصح تعميمها على مجمل أحوال القرن الثالث الهجري.

وتستمد الدراسة أهميتها من الرغبة في تجاوز الاكتفاء بسرد الأحداث السياسية، إلى تتبع آثارها في حياة المجتمع. فالحرب بين خليفتين، على سبيل المثال، لا تبقى محصورة داخل القصور أو بين الجيوش، بل تمتد نتائجها إلى سعر الطعام، وإلى عمل الحرفي، وإلى دخل العامل، وإلى حركة التاجر، وإلى قدرة الأسرة على تأمين احتياجاتها اليومية. ومن هنا تبرز دراسة الأزمات الاقتصادية بوصفها مدخلاً مهماً لفهم المجتمع البغدادي ذاته، وبوصفها أيضاً وسيلة للكشف عن اتصال استقراره باستقرار الخراج والريف وطرق النقل، وبالمؤسسة العسكرية والأسواق.

المبحث الأول
أسباب الأزمات الاقتصادية ومظاهرها في بغداد خلال القرن الثالث الهجري

لا يمكن الإحاطة بالأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها بغداد خلال القرن الثالث الهجري دون البدء بالنظر في طبيعة البنية الاقتصادية التي استندت إليها المدينة، إذ كانت بغداد مدينة ضخمة اعتمدت في غذائها وموادها الأولية على مناطق إنتاج تقع خارج حدودها العمرانية، الأمر الذي فرض عليها الحاجة المستمرة إلى شبكة نقل آمنة وفعالة، إضافةً إلى إدارة مالية قادرة على صون الموارد وتحصيلها.

وفي المقابل، ضمّت المدينة أعداداً كبيرة من الجنود والموظفين والتجار والحرفيين، وكان جزء معتبر من مواردهم مرتبطاً بإنفاق الدولة وبحركة الأسواق، فإن أي خلل يمس السواد أو الخراج أو الأرزاق العسكرية أو طرق الميرة كان ينتقل بسرعة إلى المجتمع والأسواق.

المطلب الأول: البنية الاقتصادية لبغداد والعوامل الممهدة للأزمة

أولاً: موقع بغداد وشبكة الأسواق والتجارة

أسهمت شبكة الأنهار والقنوات إسهاماً جوهرياً في ازدهار اقتصاد بغداد، لأنها أتاحت نقل كميات كبيرة من الحبوب والمواد الغذائية والسلع بين بغداد والسواد والفرات والبصرة، فضلاً عن غيرها من المناطق. ويورد اليعقوبي، عند كلامه عن إحدى فرض بغداد، أن «الأسواق وحوانيت التجار لا تنقطع في وقت من الأوقات»، وهو تعبير يعكس حجم المبادلات التجارية وترابط الأسواق مع النقل النهري، وكما يبيّن أن «حذاق أهل الصناعات انتقلوا إليها من كل بلد وأتوها من كل أفق»، وهو ما يدل على تمكن بغداد من استقطاب أصحاب المهارات والصناعات من شتى المناطق. ولم يكن هذا التنوع في الحركة الحرفية والتجارية منفصلاً عن مكانة المدينة السياسية والجغرافية، بل مثّل أحد نتائجه المباشرة، غير أن وثوق ارتباط بغداد بمحيطها كان يتضمن كذلك وجهاً من الهشاشة؛ إذ ما يعدّ عامل قوة في فترات الاستقرار قد ينقلب إلى موضع ضعف عند توقف الطرق أو الأنهار أو الميرة، فتبرز آثار النقص بسرعة في الأسواق وترتفع الأسعار (اليعقوبي، 1422هـ، ص44، ابن خرداذبه، 1889، ص18، جواد وسوسة، 1958، ص73).

وقد ظهر في كتب المسالك والممالك أن الطرق المنطلقة من بغداد كانت تمتد باتجاه خراسان والموصل والشام والحجاز والكوفة وواسط والبصرة، ولم تكن أهمية هذه الطرق إدارية أو بريدية فقط، وإنما كانت ذات وظيفة اقتصادية واضحة، إذ كانت القوافل والسلع والأموال تنتقل من خلالها باستمرار. كما وفرت الفرض والمراسي على دجلة وفروع الفرات إمكانية نقل كميات من الغذاء تفوق كثيراً قدرة النقل البري. ولهذا لم يكن أمن الطرق مسألة تخص التجار وحدهم، بل أصبح جزءاً من الأمن الغذائي للمدينة. فكلما ازدادت الأخطار على الطريق ارتفعت تكاليف النقل، وتأخر وصول السلع، وازداد الضغط على المستهلك، وهو ما يفسر سرعة تحول الحرب إلى أزمة غلاء في مدينة تحتاج يومياً إلى تدفق مستمر من المواد الأساسية (ابن خرداذبه، 1889، ص6، ابن الفقيه، 1885، ص180، الاصطخري، 1927، ص78، ابن حوقل، 1938، ص215، سيلفرشتاين، 2007، ص85).

واتسمت أسواق بغداد بتعدد مواقعها واختصاصاتها، فإلى جانب الكرخ ظهرت أسواق أخرى في مناطق مختلفة من جانبي المدينة، وارتبط بعضها بالحرف، وبعضها بتجارة المواد الغذائية والمنسوجات والسلع المستوردة. وقد وفر هذا التنوع قدراً من المرونة، لأن تعطل سوق محلي يمكن أحياناً أن تعوضه أسواق أخرى.

لكن هذه المرونة كانت محدودة عندما يتعلق الأمر بأزمة شاملة في الإمدادات، فوجود سوق بديلة لا يمكن أن يعوض انقطاع الحبوب عن المدينة كلها. ولهذا كانت شبكة الأسواق قادرة على امتصاص بعض الأزمات الموضعية، لكنها تفقد جانباً كبيراً من فاعليتها عند الحصار العام أو اضطراب منطقة إنتاج واسعة (لاسنر، 1970، ص131، لو سترينج، 1900، ص80، العلي، 1985، ج1، ص263، ويت، 1971، ص101).

ثانياً: السواد والزراعة والخراج

مثل السواد قاعدة رئيسة في الاقتصاد البغدادي وفي مالية الدولة العباسية، لأنه كان يوفر جانباً مهماً من الحبوب والمحاصيل، إلى جانب ما يقدمه من موارد الخراج. وكان استمرار هذا الإنتاج مرتبطاً بشبكة واسعة ومعقدة من القنوات ومشروعات الري التي تحتاج إلى الصيانة والأمن والإدارة.

كما ارتبط تحصيل الخراج بقدرة الإدارة على تقدير الأراضي والمحاصيل وعدم تحميل الفلاحين ما لا يستطيعون دفعه. ويظهر في كتاب الخراج لأبي يوسف إدراك واضح للعلاقة بين الجباية وبين استمرار الإنتاج، إذ

يؤكد ضرورة تجنب الأساليب التي ترهق أهل الأرض وتؤدي إلى خرابها، لأن المحافظة على الإيراد في المستقبل تقتضي استمرار المنتج وعدم استنزافه في موسم واحد.

ومن ثم فإن أي اضطراب في الري أو الأمن أو الإدارة كان يهدد موردين أساسيين في الوقت نفسه: غذاء المدن وإيرادات الدولة (أبو يوسف، د ت، ص118، يحيى بن آدم، 1928، ص45، البلاذري، 1988، ص266، لوكيغارد، 1950، ص84).

ويقدم قدامة بن جعفر دليلاً مهماً على أثر الحروب في الإدارة المالية عندما يذكر أن حساب السواد كان على «عبرة سنة مائتين وأربع، وهي أول سنة يوجد حسابها في الدواوين بالحضرة، لأن الدواوين أحرقت في الفتنة التي كانت في أيام الأمين». وتوضح هذه العبارة أن الحرب بين الأمين والمأمون لم تقتصر آثارها على تدمير المباني والأحياء، وإنما وصلت إلى الجهاز الإداري والمالي نفسه، وأتلفت جزءاً من ذاكرته المكتوبة.

ولهذا غدت إعادة تنظيم الحسابات ضرورةً في مطلع القرن الثالث الهجري، وتُظهر أيضًا جداول قدامة تنوع موارد السواد بين الحنطة والشعير والأموال النقدية، وهو ما يعكس تقاطع صور الجباية العينية والنقدية بحسب المناطق والظروف، ويبين إلى أي مدى يرتبط اقتصاد بغداد بسلامة هذه المنظومة (قدامة بن جعفر، 1981، ص162، الدوري، 1997، ص205، كامبوبيانو، 2012، ص10).

كما أن الخلاف بين نظم المساحة والمقاسمة لم يكن مجرد مسألة فقهية أو إدارية، بل ارتبط مباشرة بقدرة الدولة على تحصيل موارد ثابتة من دون أن يقضي ذلك على حافز المنتج، وفي فترات ضعف السلطة المركزية كان بعض العمال والمتنفذين قادرين على زيادة الضغط على المنتجين أو تحويل جانب من الموارد لمصالح خاصة، فيتضرر الفلاح أولاً، ثم تنخفض إيرادات الدولة، ويتأثر السوق بعد ذلك.

ولهذا لا يمكن فهم الغلاء داخل بغداد بمعزل عن أوضاع الريف. فقد تبدأ أزمة الغذاء داخل المدينة بخلل في قناة أو أرض أو نظام ضريبي يقع على مسافة بعيدة عنها (كامبوبيانو، 2011، ص239، كامبوبيانو، 2018، ص464، فان بافل وكامبوبيانو وديكمان، 2014، ص262، موروني، 1984، ص95).

ثالثاً: الجيش والإنفاق النقدي

كان الجيش العباسي من أهم عناصر الضغط على المالية العامة في القرن الثالث الهجري. فقد اعتمدت أعداد مهمة من الجند على الأرزاق والرواتب النقدية، الأمر الذي فرض على خزينة الدولة توفير مبالغ كبيرة بصورة مستمرة لضمان استمرار ولاء القوات وفاعليتها.

ويشير هيو كينيدي إلى أن دفع الرواتب النقدية للجنود كان يؤدي في الظروف الطبيعية إلى تنشيط الأسواق، لأن الجندي يتلقى راتبه ثم يعيد إنفاقه على الطعام والسكن والملابس والخدمات. ومن هنا كان انتظام الأرزاق يضخ السيولة في المدن، في حين يؤدي توقفها أو تأخرها إلى نتائج اقتصادية وسياسية معاً؛ فالسوق يفقد جزءاً من الإنفاق، والجندي نفسه يتحول إلى طرف يمارس الضغط على السلطة (كينيدي، 2002، ص155، كينيدي، 2001، ص59، غوردون، 2001، ص72).

برز هذا الخلل بوضوح خلال عهد المعتز، إذ يورد الطبري أن «الأتراك والفراغنة والأشروسنية شغبوا وطلبوا أرزاقهم لأربعة أشهر»، وتُفصح هذه الرواية عن أن تأخر الرواتب لم يعد مجرد مسألة إدارية عابرة، بل غدا سبباً مباشراً للشغب والصراع، حتى انتهى الأمر إلى مقتل وصيف التركي، وتتجلى من خلال ذلك قدرة الأزمة المالية على التأثير في السلطة السياسية ذاتها؛ إذ يمكن للجندي الذي لا يحصل على راتبه أن ينتقل من كونه أداة بيد الدولة إلى قوة تُهدد القائد والخليفة. وبهذا، تتحول الأزمة المالية إلى أزمة أمنية، ثم تفضي الأزمة الأمنية بدورها إلى زيادة الإنفاق وتعطيل الموارد، فتتكوّن حلقة يصعب الخروج منها دون استعادة موارد الدولة وإعادة ضبط الجيش (الطبري، 1967، ج9، ص374، ابن خلدون، 2000، ج3، ص1811، غوردون، 2001، ص114).

ولا يصح النظر إلى الإنفاق العسكري باعتباره استنزافاً خالصاً، لأن انتظام الرواتب كان يخلق طلباً في الأسواق، كما أن الجيش كان يؤدي وظيفة أساسية في حماية الطرق ومصادر الإيراد. وكانت المشكلة الحقيقية تظهر عندما تصبح أعداد القوات ومطالبها المالية أكبر من الموارد التي تستطيع الدولة الوصول إليها، أو عندما تتنافس جماعات عسكرية متعددة على المال والنفوذ.

وقد ازداد هذا الخلل وضوحاً في سامراء بعد مقتل المتوكل، حتى أصبحت القدرة على دفع الأرزاق أحد الشروط الأساسية لبقاء الخليفة نفسه في الحكم، وهو ما دفع السياسة المالية إلى التركيز على حلول قصيرة الأجل ترضي القوى العسكرية أكثر مما تحقق توازناً دائماً بين الإيرادات والنفقات (بليغ أبرامسكي، 1988، ص226، شبان، 1976، ج2،

ص80، كرون، 1980، ص74، إل حبري، 2021، ص139).

رابعاً: انتقال مركز الحكم إلى سامراء

أدى انتقال الخليفة المعتصم إلى سامراء سنة 221هـ إلى تغير في توزيع جانب من الإنفاق السياسي والعسكري الذي كان يتركز سابقاً في بغداد. فقد انتقل البلاط وكبار القادة وأعداد من الجند إلى المدينة الجديدة، وبدأت عمليات واسعة لبناء القصور والمساكن والمنشآت والأسواق، وهو ما احتاج إلى نفقات كبيرة وخلق منظومة اقتصادية جديدة مرتبطة بالبلاط والجيش.

ولا يعني هذا أن بغداد فقدت مكانتها الاقتصادية أو تعرضت لانهيار شامل، فقد استمرت أسواقها وحرفها وتجارتها ومؤسساتها الدينية والعلمية، وظلت تستفيد من موقعها الجغرافي وشبكاتها التجارية. ولذلك يمكن وصف ما حدث بأنه انتقال لجانب من الطلب الحكومي والعسكري من بغداد إلى سامراء، وليس انهياراً للاقتصاد البغدادي كله (نورثيدج، 2005، ص27، غوردون، 2001، ص33، كينيدي، 2005، ص174، ويت، 1971، ص151).

وكانت الفئات المرتبطة مباشرة بإنفاق الخليفة والبلاط أكثر تأثراً بهذا الانتقال، مثل أصحاب بعض الخدمات والسلع الكمالية ومن ترتبط أعمالهم بالمؤسسات الحكومية، وفي المقابل ظل التجار المنخرطون في التجارة بعيدة المدى وأصحاب الحرف التي تخدم جمهوراً واسعاً أكثر قدرة على الحفاظ على نشاطهم.

وهذا يوضح أن القرارات السياسية لا تؤثر في جميع القطاعات بالطريقة نفسها، فقد يكون القرار ذاته سلبياً على قطاع معين، بينما يكون تأثيره محدوداً في قطاع آخر، ومن هنا تتجلى أهمية التفريق بين اقتصاد القصر والاقتصاد الأوسع للمدينة (لاسنر، 1970، ص203، توراوا، 2005، ص33، العلي، 1985، ج2، ص526، كينيدي، 1981، ص145).

وتبين هذه الصورة أن عناصر القوة والضعف في اقتصاد بغداد كانت متداخلة. فقد منحها موقعها التجاري قدرًا من التنوع والوفرة، إلا أنه جعلها شديدة الارتباط بسلامة الطرق الطويلة، كما أن كثرة السكان وتنوع الحرف دعما الأسواق؛ غير أن ذلك رفع في الوقت نفسه مستوى الطلب اليومي على الغذاء. كذلك وفّر الجيش الحماية وضخّ الأموال في الأسواق، لكنه صار مصدر ضغط عندما تعثرت الرواتب، أما السواد فكان يمثل قاعدة زراعية ومالية واسعة، إلا أنه احتاج باستمرار إلى الأمن وصيانة القنوات والإدارة الفعالة. وبذلك لم تكن أزمات بغداد نتيجة ضعف أصلي في اقتصاد المدينة، بل كانت نتيجة اضطراب شبكة قوية لكنها مترابطة بصورة جعلت تعطل أحد عناصرها الرئيسة ينتقل سريعاً إلى بقية العناصر (الدوري، 1997، ص195، أشطور، 1976، ص89، لابيدوس، 1988، ص103).

ويتضح من ذلك أن هشاشة الاقتصاد البغدادي لم تكن ناجمة عن قلة الموارد بقدر ما كانت مرتبطة بشدة الاعتماد المتبادل بين موارده. فاستقرار الميرة والسواد والطرق والإنفاق الحكومي والعسكري كان يمثل منظومة واحدة، وأي خلل في أحد عناصرها كان يجد طريقه بسرعة إلى السوق ومستوى المعيشة.

المطلب الثاني: أبرز الأزمات الاقتصادية في بغداد خلال القرن الثالث الهجري

أولاً: آثار فتنة الأمين والمأمون

دخلت بغداد القرن الثالث الهجري وهي لم تتخلص بعد من آثار الحرب الطويلة بين الأمين والمأمون، فقد تعرضت مناطق منها للحصار والقتال والحرائق، كما تعطلت بعض أجهزة الدولة. ويعد احتراق الدواوين دليلاً واضحاً على أن آثار الحرب لم تقتصر على المباني والعمران، بل وصلت إلى الإدارة المالية نفسها.

وأظهر حصار بغداد في تلك الفتنة بصورة مبكرة الصلة المباشرة بين السياسة والميرة. فالمدينة التي تضم عدداً كبيراً من السكان لا تستطيع تحمل توقف الغذاء لفترة طويلة، ولذلك أصبحت السيطرة على الجسور والأنهار وطرق الإمداد جزءاً أساسياً من العمليات العسكرية.

وقد شكلت تجربة هذه الفتنة نموذجاً للأزمة الاقتصادية المرتبطة بالحرب، وهو النموذج الذي ظهر بصورة أكثر وضوحاً في منتصف القرن الثالث الهجري (الطبري، 1967، ج8، ص490، مسكويه، 2000، ج3، ص505، الدوري، 1997، ص154).

ومع استقرار الأوضاع في عهد المأمون ثم المعتصم، استعادت بغداد جانباً مهماً من نشاطها، إلا أن التعافي من آثار الحرب لم يكن فورياً، لأن الأسواق تحتاج إلى رؤوس أموال وثقة وأمن للطرق، كما تحتاج الدولة إلى سجلات وموظفين ونظام جباية قادر على العمل بصورة منتظمة.

ولهذا تمثل العقود الأولى من القرن الثالث، في جانب منها، مرحلة من إعادة بناء الجهاز المالي واستعادة الاستقرار. وهذه الحقيقة مهمة لأنها تمنع النظر إلى القرن كله باعتباره مرحلة انهيار متصلة؛ فالأزمة في بغداد كانت دورية وليست حالة دائمة (الجهشياري، 1938، ص276، مِتس، 1937، ج2، ص7، خليدي، 1994، ص129).

ثانياً: أزمة سامراء بعد مقتل المتوكل

مثل مقتل الخليفة المتوكل سنة 247هـ نقطة تحول خطرة في العلاقة بين الخلافة والجيش. فقد تزايد تدخل القادة الأتراك في تعيين الخلفاء وعزلهم، وتقاربت مدد حكم بعض الخلفاء، وأصبح الوصول إلى الأموال عاملاً رئيساً في الصراع السياسي.

وفي هذه المرحلة لم تعد مشكلة الأرزاق شأناً مالياً داخلياً، بل أصبحت أداة ضغط يمكن للقوى العسكرية استخدامها في مواجهة الخليفة أو القادة. وتكشف المصادر عن تكرار أخبار الشغب والمطالبة بالأموال والاقتتال بين فرق عسكرية متعددة، وهو ما يعكس ضعف المركز المالي وتحول القوات المسلحة إلى طرف ينافس على الموارد (الطبري، 1967، ج9، ص230، المسعودي، 1989، ج4، ص73، غوردون، 2001، ص91).

وازداد الأمر تعقيداً لأن الصراعات العسكرية كانت تعطل الإدارة والتحصيل، فأصبحت الدولة بحاجة إلى المال لدفع رواتب الجيش، بينما كان صراع الجيش نفسه يضعف قدرتها على جمع ذلك المال. وكلما تأخرت الرواتب ازداد الشغب، ومع ازدياد الشغب يتراجع الأمن وتتعطل التجارة والجباية، فتزداد الأزمة عمقاً.

ولهذا فإن اضطرابات القرن الثالث لا يمكن تفسيرها بمجرد ضعف شخص الخليفة، بل ينبغي النظر أيضاً إلى الاختلال بين مؤسسة عسكرية مكلفة وبين إيرادات تعرضت للتراجع أو التجزؤ نتيجة الاستقلالات الإقليمية والصراع على الموارد (كينيدي، 2001، ص121، إل حبري، 2021، ص159، موتاهده، 1980، ص76، سورديل، 1959، ج2، ص290).

ثالثاً: حصار بغداد في الصراع بين المستعين والمعتز

كانت أزمة سنتي 251 و252هـ من أوضح الأحداث التي تكشف العلاقة المباشرة بين الحرب والاقتصاد في بغداد، فقد خرج المستعين من سامراء واتجه إلى بغداد، في حين بايع الأتراك المعتز في سامراء، فتحول الخلاف السياسي إلى مواجهة بين مركزين للحكم.

ويذكر الطبري أن محمد بن عبد الله بن طاهر أمر «بقطع الميرة عن أهل سامرا»، كما اتخذت إجراءات لمنع السفن والمواد الغذائية من الانتقال بين المدينتين. ويشير ذلك إلى أن التحكم في الغذاء والنقل صار جزءاً من أدوات الحرب؛ إذ كان الضغط على المجتمع وحرمان الخصم من الموارد وسيلة لإضعاف نفوذه العسكري والسياسي (الطبري، 1967، ج9، ص287، ابن الأثير، 1997، ج6، ص191). كما يورد الطبري أن النفقات التي صُرفت على الأسوار والخنادق والمظلات في بغداد بلغت «ثلاثمائة ألف دينار وثلاثين ألف دينار»، وهو رقم يبيّن حجم الموارد التي استهلكتها عمليات الدفاع عن المدينة، وهنا تتجلى الحرب بوصفها أزمة اقتصادية من أكثر من جانب؛ فهي لا تفضي إلى الخراب فحسب وتعطيل الطرق، بل تعيد توجيه موارد الدولة من الاستخدامات الإدارية والمدنية إلى التحصين والدفاع. وبالرغم من أن هذا الإنفاق وفّر عملاً مؤقتاً لبعض العمال والحرفيين، فإنه في المقابل شكّل عبئاً كبيراً على الخزانة، ولا سيما مع استمرار الحاجة إلى تمويل القوات وتسديد الأرزاق (الطبري، 1967، ج9، ص287، كينيدي، 2001، ص135، غوردون، 2001، ص128).

وانعكست الأزمة بوضوح على الأسواق. فقد ذكر اليعقوبي أن «غلت الأسعار ببغداد وبسر من رأى حتى كان القفيز بمائة درهم، ودامت الحرب، وانقطعت الميرة، وقلت الأموال». وتعد هذه الرواية من أهم الشواهد على طبيعة الأزمة لأنها تجمع في عبارة واحدة بين أربعة عناصر مترابطة: ارتفاع الأسعار، واستمرار الحرب، وانقطاع الإمداد، ونقص الأموال.

ومن المهم هنا ألا يفسر ارتفاع السعر على أنه دليل تلقائي على ضعف المحصول، فقد يكون الغذاء موجوداً في مناطق الإنتاج، إلا أن الحرب تمنع وصوله إلى السوق. كما أن قلة السيولة تعني أن بعض السكان قد يعجزون عن شراء الغذاء حتى عندما يكون موجوداً (اليعقوبي، 1960، ج2، ص315، سعد، 1993، ص91، أشطور، 1976، ص117).

وتشير بعض الروايات إلى اتساع الخوف والاضطراب، حتى ورد وصف الحالة بعبارة «وغلت الأسعار، وعم البلاء». ورغم الطابع الأدبي لهذه العبارة، فإن مضمونها ينسجم مع الأخبار التفصيلية المتعلقة بانقطاع الميرة وارتفاع الأسعار.

كما شاركت جماعات من سكان بغداد في الدفاع عن المدينة، وهو ما يدل على أن المجتمع لم يكن بعيداً عن أحداث الأزمة، بل أصبح جزءاً منها، سواء من خلال القتال أو تقديم الخدمات أو تحمل أعباء الغلاء والنقص (ابن الأثير، 1997، ج6، ص195، ابن الجوزي، 1992، ج12، ص33، سعد، 1993، ص103).

وكان أصحاب الأجور المحدودة والأسر التي تعتمد على شراء غذائها من السوق بصورة يومية من أكثر الفئات تضرراً. فارتفاع سعر الحبوب كان يخفض قدرتهم الشرائية بصورة مباشرة، في حين كان من يمتلك مخزوناً أو ثروة أكثر قدرة على تأجيل الشراء أو تجاوز الأزمة.

كما أن الحرفيين العاملين في إنتاج السلع غير الضرورية يمكن أن يتعرضوا لانخفاض الطلب، لأن الأسرة في أوقات الغلاء تعيد ترتيب أولوياتها وتوجه الجزء الأكبر من دخلها نحو الغذاء. وهكذا لم توزع الأزمة أضرارها بالتساوي، وإنما اختلف أثرها بحسب مصدر دخل الفرد وحجم مدخراته ومخزونه وقدرته على الوصول إلى الائتمان (شاتسميلر، 1994، ص187، أودوفيتش، 1970، ص170، فيشل، 1937، ص31، سعد، 1993، ص130).

رابعاً: ثورة الزنج وآثارها في اقتصاد العراق

بدأت ثورة الزنج سنة 255هـ في جنوب العراق، واستمرت عدة سنوات، واتسع نشاطها ليشمل البصرة والأبلة والأهواز وواسط والبطائح. وعلى الرغم من أن بغداد لم تكن الميدان المباشر للثورة، فإن آثارها الاقتصادية وصلت إليها عبر تعطيل أجزاء من شبكة التجارة والزراعة والجباية.

فقد كانت مناطق الجنوب مرتبطة بالعراق الأوسط بشبكة من النقل النهري والتجارة، وكانت البصرة بوجه خاص مركزاً مهماً في هذه الشبكة. وفي الوقت ذاته اضطرت الدولة إلى إرسال قوات متكررة وإنفاق مبالغ كبيرة لمواجهة الزنج (الطبري، 1967، ج9، ص410، بوبوفيتش، 1999، ص51، تلحمي، 1977، ص443).

وتقدم روايات الطبري صوراً عن سقوط بعض المناطق والمدن وما تعرضت له من إحراق وقتل، فضلاً عن الصعوبات التي واجهتها الحملات الأولى التي أرسلت لمواجهة الثورة. ولذلك لم تكن الخسائر مقتصرة على نفقات الجيش، بل شملت أيضاً توقف أو تراجع بعض الأنشطة التجارية والإيرادات.

وقد تضررت البصرة بصورة شديدة، وهو أمر كان من شأنه أن يؤثر في مجال اقتصادي واسع يمتد إلى أجزاء مختلفة من العراق. ومع ذلك، ينبغي الحذر من نسبة كل غلاء وقع في بغداد خلال هذه المرحلة إلى ثورة الزنج مباشرة، لأن الأدلة المتاحة لا تسمح بإثبات مثل هذه الصلة في كل سنة (الطبري، 1967، ج9، ص456، علي، 2022، ص1، بوبوفيتش، 1999، ص91).

ويبدو أن أثر الثورة في بغداد كان استنزافياً أكثر منه تدميراً مباشراً. فقد تطلب طول أمد الحرب تعبئة موارد عسكرية ومالية واسعة بقيادة الموفق، كما أن استعادة الطرق والمناطق الخارجة عن السيطرة احتاجت إلى جيش منظم.

وهنا يظهر مرة أخرى الوجه المزدوج للإنفاق العسكري؛ فالجيش كان أحد مصادر الضغط على خزينة الدولة، لكنه أصبح في الوقت نفسه الأداة الضرورية لاستعادة الإيرادات وفتح الطرق. ولذلك لم يكن تجاوز الأزمة ممكناً بمجرد خفض النفقات العسكرية، وإنما بإعادة تنظيمها وتوجيهها نحو استعادة الاستقرار بدلاً من الصراع الداخلي (كينيدي، 2001، ص149، غوردون، 2001، ص163، بونر، 1996، ص145).

خامساً: التعافي النسبي في أواخر القرن

أدى القضاء على ثورة الزنج واستعادة الدولة السيطرة على مناطق واسعة إلى تخفيف جانب مهم من الاستنزاف. كما مثل عهد المعتضد بداية مرحلة شهدت محاولات لإعادة بناء السلطة المركزية والمالية، إلى جانب عودة مركز الخلافة إلى بغداد.

وقد أعادت هذه العودة جزءاً من الإنفاق الإداري والبلاطي إلى المدينة، وهو ما انعكس على حركة الخدمات والحرف والأسواق المرتبطة بالحكم. غير أن هذا النشاط لم يبدأ من الصفر، لأن بغداد احتفظت طوال المرحلة السابقة بقاعدة سكانية وتجارية وحرفية مهمة (كينيدي، 2005، ص201، إل حبري، 2021، ص188، مِتس، 1937، ج2، ص29).

ويظهر من تسلسل الأزمات أن أخطر المراحل لم تكن دائماً تلك التي شهدت انخفاضاً في الإنتاج وحده، بل تلك التي اجتمع فيها ضعف السيولة مع انقطاع الميرة والصراع العسكري، كما حدث في حصار بغداد.

ويبدو أن الاقتصاد الحضري كان قادراً على تحمل خلل محدود في عنصر واحد ما دامت العناصر الأخرى تعمل، لكنه يصبح أكثر هشاشة عندما تتوقف طرق الغذاء، وتضعف الخزانة، وتتأخر الأجور، ويتراجع الأمن في الوقت نفسه. ومن هنا يمكن النظر إلى أزمة بغداد في القرن الثالث بوصفها أزمة في ترابط قطاعات الاقتصاد أكثر من

كونها أزمة في قطاع واحد منفرد (الدوري، 1999، ص43، لوبار، 1975، ص124، كينيدي، 2011، ص177).
وبذلك يتضح أن شدة الأزمات لم تكن مرتبطة دائماً بحادث سياسي واحد، بل باجتماع عدة عوامل في وقت واحد. كما أن استمرار القاعدة التجارية والحرفية للمدينة كان من الأسباب التي ساعدتها على استعادة النشاط عندما تراجعت حدة الصراعات.

المبحث الثاني
آثار الأزمات الاقتصادية في المجتمع البغدادي ووسائل مواجهتها

لم تتوقف آثار الأزمات الاقتصادية عند حدود خزينة الدولة أو أسعار الأسواق، بل امتدت إلى المجتمع نفسه، فأثرت في العمل والحرف والعلاقات الاجتماعية ومستوى الأمن وحركة السكان، وقد ورد الاختلاف في درجة التأثر من فئة إلى أخرى بحسب مصدر الدخل، وحجم المدخرات، والقدرة على الوصول إلى الغذاء والائتمان وشبكات الحماية، ولذلك يركز هذا المبحث على النتائج الاجتماعية والمعيشية للأزمة، ثم يتناول آثارها الأمنية، وينتهي بدراسة الوسائل التي استخدمتها الدولة والمجتمع للتعامل معها.

المطلب الأول: الآثار المعيشية والاجتماعية للأزمات

أولاً: الغلاء واضطراب الأمن الغذائي

يمثل الغذاء أحد أكثر جوانب الحياة حساسية في أوقات الأزمات، لأن حاجة السكان إليه مستمرة ولا يمكن تأجيلها فترة طويلة. وقد أظهرت أزمة سنة 251هـ أن انقطاع الميرة وحده يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع شديد في الأسعار، حتى من دون وجود دليل على انهيار الإنتاج الزراعي في العراق كله. ومن هنا ينبغي التمييز بين نقص الإنتاج وبين تعذر وصول الغذاء إلى المستهلك، فقد تكون الحبوب موجودة في مناطق الريف، إلا أن الحصار أو الخوف أو سيطرة القوات على الطرق والأنهار يمنع انتقالها إلى بغداد، فينخفض العرض داخل السوق وترتفع الأسعار.

وهذا ما تعكسه رواية اليعقوبي التي جمعت بين الغلاء وبين عبارة «انقطعت الميرة» في سياق واحد (اليعقوبي، 1960، ج2، ص315، كينيدي، 2011، ص182، كامبوبيانو، 2012، ص21).

وتوضح أهمية الأنهار مدى خطورة السيطرة على طرق النقل، إذ كانت السفن قادرة على حمل كميات كبيرة من الحبوب مقارنة بالدواب، لذا فإن منع السفن من الإبحار كان يعني عملياً تعطيل حركة جزء مهم من الإمدادات، وقد لفت الطبري إلى منع السفن من نقل الميرة بين بغداد وسامراء، وهو ما يعضد أن دجلة والقنوات لم تكن مجرد عناصر ضمن عمران المدينة، بل شكّلت دعامة اقتصادية محورية مرتبطة بالأمن الغذائي ذاته (الطبري، 1967، ج9، ص287، سيلفرشتاين، 2007، ص104، لو سترينج، 1900، ص48).

ثانياً: تراجع القوة الشرائية

لا يكفي ارتفاع السعر وحده لفهم حجم الأزمة، لأن الأهم هو العلاقة بين السعر ودخل الفرد. فإذا ارتفع سعر الحبوب في الوقت الذي بقي فيه أجر العامل ثابتاً أو توقف فيه راتب الجندي، فإن القوة الشرائية تنخفض بصورة مباشرة.

ولهذا كان اجتماع الغلاء مع «قلة الأموال» في رواية اليعقوبي أكثر خطورة من ارتفاع الأسعار وحده؛ فقد تتوافر السلعة في السوق، لكن عدداً من السكان لا يستطيعون شراءها، وهو ما يجعل مشكلة السيولة جزءاً من أزمة الغذاء نفسها (اليعقوبي، 1960، ج2، ص315، كينيدي، 2002، ص163، أشطور، 1976، ص120).

وكان الجندي مثالاً واضحاً على هذا النوع من الأزمات، لأنه اعتمد إلى حد كبير على الأرزاق النقدية التي تدفعها الدولة. وتبين رواية الطبري عن مطالبة الجند برواتب أربعة أشهر أن تأخير الدفع كان كافياً لإطلاق شغب واسع.

غير أن الجندي، بما يملكه من سلاح وقوة، كان قادراً على تحويل معاناته الاقتصادية إلى ضغط سياسي، في حين لم يمتلك العامل أو الحرفي الإمكانية نفسها. ولذلك قد تنتج الأزمة الاقتصادية ذاتها تمرداً عسكرياً لدى فئة، بينما تظهر لدى فئة أخرى في صورة فقر أو تخفيض للاستهلاك (الطبري، 1967، ج9، ص374، كينيدي، 2002، ص159، شاتسميلر، 1994، ص203).

ثالثاً: الحرف والعمل

ضم المجتمع البغدادي عدداً كبيراً من الحرفيين وأصحاب المهن الذين استفادوا في فترات الاستقرار من كثافة السكان ووجود البلاط والجند والتجار. إلا أن أوقات الحرب والغلاء كانت تغير طبيعة الطلب في السوق.

فحين ترتفع أسعار الغذاء، تميل الأسر إلى تقليل الإنفاق على السلع غير الضرورية، وبذلك تتراجع مبيعات بعض الحرف. وفي المقابل، قد يزداد الطلب مؤقتاً على الأعمال المرتبطة بالتحصين والنقل والحرب.

وتدل النفقات الكبيرة التي أشار إليها الطبري في بناء الأسوار والخنادق والمظلات على الحاجة إلى أعداد من العمال والمواد. ومن ثم كانت الحرب قادرة على إضعاف بعض القطاعات، وفي الوقت نفسه خلق نشاط مؤقت في قطاعات أخرى مرتبطة بها (الطبري، 1967، ج9، ص287، شاتسميلر، 1994، ص113، توراوا، 2005، ص61).

ولا توفر المصادر بيانات متصلة تسمح بقياس أجور الحرفيين في بغداد سنة بعد أخرى، ولذلك لا يمكن تقديم تقديرات رقمية دقيقة. ومع ذلك، فإن الحرفي الذي ترتفع كلفة طعامه ومواده الخام في الوقت الذي ينخفض فيه الطلب على إنتاجه يتعرض بطبيعة الحال لضغط مزدوج.

كما أن انقطاع المواد الخام، كالقطن أو الخشب أو الأصباغ، نتيجة اضطراب الطرق يمكن أن يؤثر في الإنتاج حتى عندما يظل الغذاء متاحاً. ومن هنا كانت الأزمة أوسع من مجرد ارتفاع سعر الخبز؛ فقد شملت العمل والإنتاج والمواد الخام والتجارة والائتمان (شاتسميلر، 1994، ص145، أودوفيتش، 1970، ص211، فيشل، 1937، ص55).

رابعاً: التجار ورأس المال

امتلك بعض التجار قدرة أكبر على التعامل مع الأزمات نتيجة توفر رأس المال والمخزون والعلاقات التجارية المتعددة. كما ساعدت أدوات الشراكة والمضاربة والائتمان على توزيع المخاطر بين أكثر من طرف.

وكان بإمكان بعض التجار الذين يعملون عبر عدة طرق تحويل نشاطهم إلى طريق آخر إذا اضطر طريق رئيس إلى التوقف. ومع ذلك، لا يعني هذا أن التجار كانوا دائماً مستفيدين من الأزمات، فقد تؤدي الحرب إلى مصادرة البضائع، أو غرق السفن، أو إغلاق الطرق، أو تعذر تحصيل الديون.

ويورد الطبري مثالاً يتعلق بسفينة أرز في سياق منع الميرة، وهو ما يبين أن القرارات العسكرية كانت قادرة على تعريض رأس المال التجاري نفسه للخطر (الطبري، 1967، ج9، ص288، أودوفيتش، 1970، ص235، فان بافل وكامبوبيانو وديكمان، 2014، ص274).

وقد يحصل بعض أصحاب المخزون على أرباح كبيرة نتيجة ارتفاع الأسعار، إلا أن هذا الأمر يزيد التفاوت بين من يملك السلعة ومن يعتمد على السوق لشرائها يومياً.

ولا توجد أدلة تسمح بتفسير كل ارتفاع في الأسعار بأنه نتيجة احتكار متعمد، لأن انقطاع الميرة نفسه يؤدي إلى نقص العرض. ومع ذلك، فإن الأزمات توفر بيئة مناسبة للمضاربة والاستفادة من الندرة، ولذلك تصبح الرقابة والأمن واستمرار التوريد عوامل مهمة في منع تحول النقص المؤقت إلى أزمة أوسع (أشطور، 1976، ص129، لابيدوس، 1988، ص119، فيشل، 1937، ص81).

خامساً: التفاوت الاجتماعي والفقر

كان المجتمع البغدادي متنوعاً من حيث مستويات الثروة والدخل، فقد ضم أصحاب الأموال والأملاك وكبار الموظفين والتجار، إلى جانب العمال وصغار الحرفيين والخدم والفقراء.

ولم تكن الأزمة هي التي أنشأت هذا التفاوت من البداية، لكنها جعلته أكثر وضوحاً. فصاحب المال يستطيع الاعتماد فترة على مدخراته أو ممتلكاته، بينما يعتمد العامل اليومي على دخله المباشر للحصول على حاجاته الأساسية، ولهذا يكون أكثر تعرضاً للخطر عند ارتفاع الأسعار.

كما يمكن لعلاقات القرابة والجوار والمهنة أن توفر لبعض الأفراد وسائل إضافية للحماية، في حين يفتقدها آخرون (سعد، 1993، ص151، لابيدوس، 1988، ص125، زمان، 1997، ص99).

تقدم المصادر التاريخية والأدبية صوراً متباينة عن الفجوة بين الثراء والحاجة، وعن مدى أهمية الوظائف والعطايا والصلات في الحياة الحضرية. كما تشير إلى أن الحالة الاقتصادية للفرد كانت ترتبط أحياناً بصلته بالسلطة، أو بما يملكه من شبكات مهنية وعلمية، وينبغي التعامل مع الروايات اللاحقة بحذر، خصوصاً تلك التي جرى تدوينها في القرن الرابع الهجري؛ إذ لا يجوز اعتبارها برهاناً وحيداً على حدث بعينه في القرن الثالث، رغم أن الاستفادة منها قد تكون ممكنة في استيعاب بعض المؤسسات والأنماط الاجتماعية التي ظلّت قائمة عبر الفترتين (الخطيب البغدادي، 2002، ج1، ص328، التنوخي، 1971، ج1، ص71، مِتس، 1937، ج2، ص82، روبنسون، 2003، ص88).

وباستقراء هذه المعطيات، يتضح أن الأزمة الاقتصادية لم تصب السكان على نحو متساوٍ، بل أعادت توزيع المخاطر والفرص فيما بينهم. فقد كان من يعمل بأجر يومي أكثر ميلاً إلى التعرض لنقص الغذاء، في حين أن صاحب الراتب الثابت فقد جزءاً من قوته الشرائية، وأما التاجر الذي تتسع لديه الشبكات فكان أقدر على التكيف؛ بينما منح السلاح بعض الجند هامشاً تفاوضياً لا يتاح لغيرهم.

فإن تناول الغلاء لا يكفي وحده لفهم أثر الأزمة، بل يلزم ربطه بالدخل والثروة والمخزون والقوة الاجتماعية التي يملكها كل فرد أو فئة (سعد، 1993، ص180، شاتسميلر، 1994، ص220، كينيدي، 2002، ص165).

وتخلص هذه النتائج إلى أن الفئات التي تعتمد على السوق اعتماداً يومياً، ولا تمتلك مدخرات أو شبكات واسعة من الائتمان، كانت أكثر تعرضاً للضرر، في مقابل تمتع بعض التجار وأصحاب الثروة بهامش أوسع للتكيف.

المطلب الثاني: الآثار الأمنية والحركة الاجتماعية داخل بغداد

أولاً: الشغب والعنف

أدت الأزمات المالية والاقتصادية إلى ظهور أنواع مختلفة من الاضطرابات العسكرية والمدنية. وكان شغب الجند بسبب تأخر الأرزاق واحداً من أوضح الأمثلة على انتقال المشكلة المالية إلى المجال الأمني.

كما شاركت العامة في بعض الاضطرابات، وتشير أخبار الطبري في سنة 255هـ إلى «شغب الجند والعامة ببغداد»، وهو ما يوضح أن حالة التوتر لم تكن مقتصرة على سامراء أو داخل المؤسسة العسكرية.

ومع ذلك، لا يصح القول إن جميع حالات الشغب كانت ناتجة عن الغلاء وحده، لأن عوامل سياسية ومذهبية ومحلية كانت حاضرة أيضاً. إلا أن ضعف الدولة وارتفاع تكاليف المعيشة كانا يوفران بيئة يصبح فيها انفجار العنف أكثر احتمالاً (الطبري، 1967، ج9، ص399، ابن الجوزي، 1992، ج12، ص55، سعد، 1993، ص198).

كما يؤدي انقطاع الأجر أو فقدان العمل إلى زيادة أعداد الأفراد الذين لا يملكون مورداً مستقراً. وفي مدينة كبيرة تضم جماعات عسكرية ومسلحة، يمكن أن يتحول هذا الوضع إلى نهب أو فرض للأموال أو انضمام إلى أحد أطراف الصراع.

لكن تفسير كل العنف بأسباب اقتصادية وحدها يبقى تبسيطاً، لأن مجتمع بغداد عرف أيضاً خلافات سياسية ومذهبية ومحلية. ولذلك يكمن الأثر الاقتصادي بصورة أساسية في زيادة مستوى التوتر وإضعاف قدرة الدولة على الضبط (لابيدوس، 1988، ص134، سعد، 1993، ص216، همفريز، 1991، ص201).

ثانياً: الأحياء والتضامن المحلي

قسم دجلة المدينة إلى جانبين، وكان كل جانب يضم عدداً كبيراً من الأحياء والأسواق والطرق والجسور. وفي فترات الاضطراب كان الحي أحياناً يتحول إلى وحدة للحماية والتعبئة، ولا سيما عندما تعجز الدولة عن تأمين جميع مناطق المدينة.

وعندئذ يعتمد السكان بصورة أكبر على علاقات الجوار والمهنة والأسرة. كما أن حماية السوق أو الحي تعني في الوقت نفسه حماية مصدر الرزق والمخزون، وهو ما منح البنية المحلية وظيفة اقتصادية وأمنية معاً (جواد وسوسة، 1958، ص94، العلي، 1985، ج1، ص301، لاسنر، 1970، ص161).

وساعدت الأسواق بدورها على بناء شبكات من الثقة بين التجار والحرفيين، لأن البيع والشراء والائتمان تعتمد على معرفة الأطراف بعضها ببعض وعلى السمعة التجارية.

وعندما تضعف السلطة الرسمية، تصبح هذه العلاقات أكثر أهمية. ولهذا ساعد بقاء الأسواق والحرف وشبكات الثقة بعد انتهاء الأزمات على سرعة استعادة النشاط، فالمدينة لم تكن تبدأ من الصفر بعد كل حرب، وإنما كانت تعود إلى الاعتماد على ما بقي لديها من التجار والحرفيين والعلاقات ومراكز التبادل (أودوفيتش، 1970، ص194، فيشل، 1937، ص103، توراوا، 2005، ص81).

ثالثاً: الحركة السكانية

كانت بغداد بطبيعتها مدينة جاذبة للسكان، وقد أشار اليعقوبي إلى انتقال الصناع إليها «من كل بلد» و«من كل أفق»، وهو ما يدل على أن ازدهارها قام على حركة البشر مثلما قام على حركة السلع.

لكن الأزمات تغير اتجاه هذه الحركة؛ فحين يشتد القتال قد يترك بعض السكان المناطق المتضررة، كما تقل حركة التجار والمسافرين عندما تصبح الطرق خطرة. وينعكس ذلك على الأسواق والنقل والإقامة والخدمات.

ولهذا يمكن اعتبار حرية حركة السكان والتجار من المؤشرات المهمة على صحة الاقتصاد الحضري (اليعقوبي، 1422هـ، ص44، ابن خرداذبه، 1889، ص19، المقدسي، 1906، ص119).

وكان لثورة الزنج أثر واضح في حركة السكان في جنوب العراق، إذ أدت الهجمات والاضطرابات إلى نزوح جماعات من بعض المناطق، كما زادت المخاطر على بعض طرق النقل النهري.

ولا توجد أرقام تسمح بتحديد عدد من وصل إلى بغداد بسبب هذه الاضطرابات، لكن النزوح من البصرة وواسط وما حولهما كان جزءاً من التحولات التي أصابت شبكة المدن العراقية، ومن الطبيعي أن يؤدي النزوح إلى الضغط على الموارد والخدمات في مناطق الاستقبال وإضعاف الإنتاج في المناطق التي يغادرها السكان (بوبوفيتش، 1999، ص113، تلحمي، 1977، ص452، علي، 2022، ص12).

رابعاً: العلاقة بين المجتمع والدولة

أظهرت الأزمات أن صورة الدولة في المجتمع لم تكن منفصلة عن قدرتها على حماية الطرق والأسواق وتوفير الأمن. فعندما تدخل الخلافة في حرب داخلية طويلة، تتراجع قدرتها على القيام بهذه الوظائف، فيضطر المجتمع إلى الاعتماد بصورة أكبر على علاقات الحي والأسرة والمهنة، ويمكن لعودة الأمن أن تعيد للدولة جانباً من حضورها حتى من دون اتخاذ إجراءات اقتصادية مباشرة ومعقدة، لأن فتح الطرق وحماية السوق يقللان المخاطر ويشجعان حركة التجارة والسلع (موتاهده، 1980، ص116، زمان، 1997، ص121، إل حبري، 2021، ص179).

كما أن المجتمع البغدادي لم يكن مجرد ضحية سلبية، فقد شارك بعض السكان في الدفاع عن المدينة، واستمر التجار والحرفيون في تشغيل شبكاتهم، واعتمدت الأسر على علاقات الدعم.

لكن هذه القدرة المحلية كانت لها حدود واضحة. فالحي لا يستطيع بمفرده إعادة فتح طريق بين إقليمين، ولا يستطيع دفع رواتب جيش أو صيانة شبكة واسعة من القنوات. ولهذا ظل استقرار بغداد مرتبطاً بتفاعل الدولة والسوق والمجتمع معاً (سعد، 1993، ص237، لابيدوس، 1988، ص145، مِتس، 1937، ج2، ص103).

ومن أخطر نتائج الأزمات أيضاً تراجع الثقة بين الأفراد والمؤسسات. فالتاجر الذي يخشى مصادرة سلعته قد يقلل نشاطه، والدائن الذي يخشى عجز المدين عن السداد قد يصبح أكثر تحفظاً في منح الائتمان، والعامل الذي لا يجد أجراً منتظماً قد يبحث عن موارد بديلة غير مستقرة.

ومع تراكم هذه السلوكيات يمكن أن تتراجع كفاءة السوق حتى قبل اختفاء السلع نفسها. ولهذا يمكن النظر إلى الثقة والأمن بوصفهما جزءاً من رأس المال الاقتصادي للمدينة، وقد ساعدت عودتهما في أواخر القرن الثالث على تنشيط بغداد من جديد إلى جانب عودة مركز الحكم إليها (فان بافل وكامبوبيانو وديكمان، 2014، ص280، أودوفيتش، 1970، ص264، كينيدي، 2005، ص217).

وهكذا يتضح أن الاضطراب الاقتصادي والأمني كانا متداخلين. فارتفاع تكاليف المعيشة وضعف السلطة وتراجع حركة الأسواق زاد من احتمالات التوتر، في حين وفرت الأحياء والمهن وشبكات الثقة وسائل للتكيف، لكنها ظلت في حاجة إلى دولة قادرة على حماية الطرق وضمان الحد الأدنى من الأمن.

المطلب الثالث: استجابات الدولة والمجتمع للأزمات وسبل تجاوزها

أولاً: إصلاح الجباية والمحافظة على مصادر الإيراد

كان الخراج يمثل مورداً رئيساً من موارد الدولة العباسية، ولذلك كان انتظامه ضرورياً للخروج من الأزمة. غير أن زيادة الجباية بصورة عشوائية لم تكن حلاً دائماً، لأن الضغط المفرط على المنتج قد يؤدي إلى إضعاف قدرته على الزراعة والإنتاج في المستقبل.

تطرق أبو يوسف إلى هذه المسألة من زاوية العدل وعمارة الأرض، كما بحث يحيى بن آدم أحكام الخراج وأنواعه. وتُظهر هذه المؤلفات أن الفكر المالي كان واعياً بأهمية الجمع بين حق بيت المال وبين صون المنتج والأرض؛ إذ لا يمكن ضمان استقرار الإيراد دون استمرار الإنتاج (أبو يوسف، د ت، ص118، يحيى بن آدم، 1928، ص58، لوكيغارد، 1950، ص109).

لكن مراعاة هذا المبدأ في سياق الحرب كانت أشد تعقيداً؛ فالحكومة التي تكون في حاجة ملحّة إلى أموال لدفع الرواتب قد تميل إلى تشديد الضغط على العمال أو الأقاليم وعلى أصحاب الأموال، بينما تستلزم الاستدامة الإبقاء على جزء من الموارد لدى المنتجين، ويُعد هذا التنازع بين ضرورة توفير المال بشكل عاجل وبين الحاجة إلى المحافظة على أساس الإنتاج من أبرز دلائل هشاشة المالية العباسية، ولا سيما حين طال أمد النزاع العسكري (الجهشياري، 1938، ص294، قدامة بن جعفر، 1981، ص162، كامبوبيانو، 2011، ص250).

ثانياً: حماية طرق الميرة

توضح أحداث سنة 251هـ أن توفير الأموال وحده لا يكفي لمعالجة الغلاء إذا بقيت السلع عاجزة عن الوصول إلى السوق. ولذلك كانت حماية طرق الميرة وفتح الطرق أمام

السفن والقوافل من أهم الوسائل اللازمة لاستعادة النشاط الاقتصادي.

وقد أدرك أطراف الحرب أهمية ذلك عندما استخدموا قطع الميرة أداة للضغط، ومن هنا فإن حماية الإمدادات تمثل الوجه المعاكس لهذه السياسة، أي وسيلة لاستعادة الاستقرار. كما أدى نجاح الدولة في استعادة بعض مناطق الجنوب من الزنج إلى تحسين مستوى الأمن على أجزاء مهمة من شبكة النقل العراقية (الطبري، 1967، ج9، ص287، سيلفرشتاين، 2007، ص118، بوبوفيتش، 1999، ص150).

ويرتبط أمن الطرق أيضاً بكلفة النقل، فالتاجر الذي يخشى الهجوم أو المصادرة قد يرفع السعر لتعويض المخاطر أو يمتنع عن القيام بالرحلة أساساً. أما حين يتحسن الأمن، فتزداد حركة التجار والعرض والمنافسة، وتنخفض كلفة المخاطر. ولهذا يمثل الأمن في حد ذاته سياسة اقتصادية، حتى إذا لم يظهر في صورة قرار مالي مباشر. وهذا يفسر جانباً من قدرة الأسواق على التعافي سريعاً بعد انتهاء بعض الحروب، لأن إزالة العوائق أمام حركة السلع قد تكون أكثر أهمية من إعادة بناء السوق من جديد (كينيدي، 2011، ص190، كامبوبيانو، 2012، ص29، موروني، 1984، ص140).

ثالثاً: معالجة مشكلة الجيش

أثبتت أحداث القرن الثالث أن المؤسسة العسكرية لا يمكن أن تستقر من دون قاعدة مالية قادرة على تمويلها، كما أثبتت أن تنافس الوحدات العسكرية على خزينة الدولة يمكن أن يحول الجيش إلى سبب دائم للأزمة.

وكان نجاح الموفق ثم المعتضد مرتبطاً إلى حد ما بإعادة توجيه القوات وفرض قدر أكبر من القيادة عليها، إذ جرى استخدام الجيش في مواجهة الزنج والصفاريين واستعادة بعض مناطق الدولة، بدلاً من استنزافه في الصراع الداخلي داخل سامراء.

وبذلك عاد جانب من الإنفاق العسكري إلى أداء وظيفته الأصلية في حماية الموارد والطرق وإعادة فرض السلطة (غوردون، 2001، ص185، كينيدي، 2001، ص166، كينيدي، 1981، ص199).

كما توضح تجربة الأرزاق أن انتظام الرواتب لا يخدم الجندي وحده، بل ينشط السوق أيضاً، لأن الأموال التي يحصل عليها الجند تتحول إلى إنفاق على السلع والخدمات. ولهذا لا يكمن الحل في وقف الإنفاق العسكري، وإنما في تحقيق قدر من التوازن بين حجم الجيش وبين الموارد المتاحة، ومنع القوات من التحول إلى قوة مستقلة تفرض مطالبها بالعنف، وبقيت هذه القضية واحدة من المشكلات الأساسية في التاريخ العباسي، وإن شهدت تحسناً نسبياً في أواخر القرن الثالث الهجري (كينيدي، 2002، ص155، غوردون، 2001، ص209).

رابعاً: دور التجار والشراكات والائتمان

تطرق أبو يوسف إلى هذه المسألة من زاوية العدل والسعي إلى عمارة الأرض، بينما ناقش يحيى بن آدم أحكام الخراج وأنواعه وصوره. وتوضح هذه المؤلفات أن الفكر المالي كان واعياً بالحاجة إلى تحقيق توازن بين صيانة حق بيت المال وبين المحافظة على المنتج والأرض، لأن ضمان استقرار موارد بيت المال لا يمكن أن ينتج إلا إذا استمر الإنتاج على نحو متواصل (أبو يوسف، د ت، ص118، يحيى بن آدم، 1928، ص58، لوكيغارد، 1950، ص109).

غير أن إعمال هذا المبدأ في سياقات الحرب اتسم بقدر أكبر من التعقيد؛ إذ إن الحكومة التي تكون في حاجة ملحّة إلى أموال لتغطية الرواتب قد تميل إلى تشديد الضغط على العمال أو على الأقاليم وأصحاب الأموال، في المقابل تقتضي الاستدامة ضرورة إبقاء جزء من الموارد متاحاً لدى المنتجين حتى لا ينقطع سند الإنتاج.

ويُعدّ هذا التنازع الظاهر بين الإلحاح في تحصيل المال وبين لزوم حماية قاعدة الإنتاج من أبرز مظاهر هشاشة المالية العباسية، خصوصاً حين طال أمد الصراع العسكري (الجهشياري، 1938، ص294، قدامة بن جعفر، 1981، ص162، كامبوبيانو، 2011، ص250).

خامساً: عودة بغداد مركزاً للحكم

كانت عودة الخلافة إلى بغداد في عهد المعتضد حدثاً سياسياً ترك آثاراً اقتصادية واضحة. فقد عاد جانب من الإنفاق الإداري والبلاطي إلى المدينة، وأصبحت بغداد مرة أخرى مركز اتخاذ القرار، وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات والحرف المرتبطة بالدولة، كما عزز من مكانتها السياسية والرمزية وقدرتها على جذب السكان والأموال، غير أن هذا التحسن لم يكن ممكناً لولا أن البنية التجارية والحرفية لبغداد ظلت قائمة طوال مرحلة سامراء، ولم تتعرض المدينة لانهيار كامل (كينيدي، 2005، ص223، إل حبري، 2021، ص200، ويت، 1971، ص170).

وساعد تحسن الأمن في العراق والقضاء على أخطر مراحل ثورة الزنج في إعادة تنشيط التجارة والجباية. ولم تختف جميع المشكلات البنيوية، إذ استمرت قضايا الجيش والخراج

والري في مراحل لاحقة، غير أن نهاية القرن الثالث تكشف بوضوح عن قدرة بغداد على التعافي بعد سلسلة طويلة من الاضطرابات (الدوري، 1999، ص57، كينيدي، 2005، ص237، موروني، 1984، ص158).

ومن مجموع هذه الاستجابات يتبين أن معالجة الأزمة لم تكن ممكنة بإجراء واحد منفرد. فلا يكفي دفع رواتب الجند إذا ظلت طرق الميرة مغلقة، ولا يكفي فتح الطرق إذا كانت الخزانة عاجزة عن تمويل الجيش والإدارة، كما أن زيادة الجباية لا تحقق الاستقرار إذا أضعفت الزراعة، والأسواق لا تستطيع العمل من دون أمن.

ولهذا فإن التجربة البغدادية تكشف أن الاستقرار الاقتصادي كان نتيجة توازن بين الإنتاج والجباية والإنفاق والأمن والنقل والثقة. وكلما اختل هذا التوازن ظهرت الأزمة، وكلما استعادت هذه العناصر جانباً من استقرارها بدأت عملية التعافي (الدوري، 1997، ص218، كينيدي، 2001، ص176، كامبوبيانو، 2012، ص31)، ويظهر كذلك أن وسائل التكيف التي وفرها المجتمع، مثل الائتمان والشراكات التجارية، لم تكن بديلاً عن الدولة، وإنما كانت عاملاً مساعداً إلى جانب وظائفها المالية والأمنية.

الخاتمة

يتناول البحث الاضطرابات والمشكلات الاقتصادية التي عانت منها مدينة بغداد خلال القرن الثالث من الهجرة، وذلك من خلال تتبّع ما أسفر عنه وطرأ على تلك الأزمات من عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية ومالية. وقد بدا واضحًا أن بغداد كانت تعتمد بدرجة كبيرة على اقتصاد حضري أحادي قائم على موقعها وأسواقها وعلاقاتها بالمناطق المحيطة بها، وعلى طرق تجارتها وممرات ممراتها المائية. ومع ذلك، فإن ترابطها الوثيق كان يعني أنها كانت شديدة الحساسية تبعًا لذلك كلما تَعَثّر في الوقت نفسه توريد السلع والموارد، أو تعثّر التحصيل، أو أُفرغت الضرائب بسبب الحروب المكلفة. وربما كانت حصار بغداد أثناء الصراع بين المستعين والمؤتَصِم أوضح مثال من هذا النمط للأزمة؛ إذ تضمن ارتفاعًا متزامنًا في الأسعار بسبب انقطاع الإمدادات، ونضوب الموارد، وتزايد النفقات العسكرية.

وتبيّن أيضًا أن نقل مقر الحكم إلى سامراء لم يُحوّل إلا جزءًا من المصروفات السياسية والعسكرية بعيدًا عن بغداد، بدل أن يؤدي إلى انهيارها، فقد جلبت الأزمة التي أعقبت اغتيال المتوكل معايشَ وأعطياتٍ إلى بؤرة الصراع السياسي والعسكري في المركز. ثم جاءت ثورة الزنج، التي أرهقت موارد الدولة وأدّت إلى اضطراب الزراعة والتجارة وطرق النقل في الجنوب، وهو ضربة كبرى لاقتصاد العراق، وقد أثّرت هذه التحولات في السكان بدرجات مختلفة؛ إذ كانت فئات ذوي الدخل الأدنى أكثر عرضة لارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية في حين كانت لدى صغار التجار وأصحاب رؤوس الأموال وكميات الطعام قدرة أكبر على التكيّف في ظروف صعبة.

كانت بنية المجتمع البغدادي تبدو وكأنها لا تكتفي بدور الضحية السلبية للأزمات، بل كانت تعتمد على منظومات الاحتلال وعلاقات الجوار، وعلى الشراكة والائتمان؛ وظلت الأسواق والحرف بوصفها منافذ حيوية للحفاظ على قدر من النشاط. غير أن هذه الآليات الاجتماعية والاقتصادية لم تكن قادرة على تعويض الوظائف الأساسية للدولة وخاصة حماية الطرق، والتنظيم العسكري (حرب)، والجباية (خراج)، ومن ثم ارتبط التعافي المحدود في أواخر القرن الثالث باستقرار وإعادة تشكيل السلطة والهيمنة العسكرية، وبإعادة الخلافة إلى بغداد.

وتؤكد هذه الخلاصة أن المدينة تصبح مستقرة اقتصاديًا واجتماعيًا عندما يتحقق توازن بين الدولة والسوق والمجتمع وأن ضعف أحدها يسند الآخر أو يعكسه بشكل مباشر أو غير مباشر.

تسلّط هذه الدراسة الضوء على الأزمات الاقتصادية التي أصابت مجتمع بغداد خلال القرن الإسلامي الثالث (القرن الثالث للهجرة)، وذلك عبر تتبّع العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية التي أدّت إلى نشوئها ونموّها. وتُظهر قوّة هذه السلع تأكيدًا بأن لبغداد اقتصادًا حضريًا واسعًا يمتدّ من محيطها، ومن خلال وصلات سوقها عبر المناطق الجغرافية. كما ترتبط أيضًا بممرات التجارة البرّية وبوسائل النقل النهري.

لكن في الوقت نفسه كانت هذه التبعية المتبادلة سلاحًا ذا حدّين: إذ جعلت المدينة شديدة الحساسية كلما فشل التموين، أو أصبحت الإيرادات شحيحة، أو أُفرغت الخزينة نتيجةً للحروب. وأوضح مثال من هذا النوع من الأزمات هو حصار بغداد أثناء الحرب بين المستعين والمعتصم، عندما تحققت كل العناصر الثلاثة: إذ ارتفعت الأسعار بشكل حاد، وتوقّف التموين، وأثّر شحّ المال في كل شيء، وتضاعفت النفقات العسكرية.

وعلاوة على ذلك، تبيّن أيضًا أن نقل المقعد الحكومي إلى سامرّاء لم لا يؤدِّ إلى انهيار بغداد فحسب، بل إنه أزال فعليًا بعض المصاريف السياسية والعسكرية عن بغداد، فقد جعلت الأزمة التي أعقبت قتل المتوكل من البدلات والرواتب أحد الجوانب المحورية في الصراع السياسي والعسكري، ثم تضاعف هذا الضغط الكبير على الاقتصاد العراقي بفعل ثورة الزنج التي استنزفت موارد الدولة وتعطّلت الزراعة في الجنوب، كما أضربت طرق التجارة والنقل. ولم تكن آثار هذه الأحداث على السكان متساوية: إذ كان أفقر الفئات أكثر عرضة للتأثيرات السلبية لارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية، بينما كانت لدى فئة من التجار والشرائح الميسورة ومالكي الأمن قدرة أكبر على التكيّف مع الظروف القاسية. كما أثبتت الدراسة أيضًا ألا تُعدّ بغداد العثمانية طرفًا سلبيًا فحسب في الأزمة، فقد تحولت إلى شبكات احتلال وروابط جوار وشراكات وائتمان. ومع ذلك، لا تزال الأسواق والحرف توفر وظيفة اقتصادية محدودة. غير أن هذه الآليات الاجتماعية والاقتصادية لم تكن قادرة على تعويض الوظائف الضرورية للدولة، بما في ذلك حماية الطرق وتنظيم الجيش وتحصيل الضرائب (الخراج). ومن هذا المنظور ارتبطت عملية التعافِي البطيئة نسبيًا خلال النصف الثاني من القرن الثالث بتحسن ظروف الأمن، وباستعادة هياكل القوى وقواتها، وكذلك بإعادة مركز الخلافة من سامرّاء إلى بغداد. وتؤكد هذه النتيجة أن الذي دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المدينة هو التكامل بين عناصره الثلاثة الرئيسية، وهي: الدولة والسوق والمجتمع، فإن تقوية أيٍّ منها بشكل مباشر أو غير مباشر انعكست على غيره.

أولاً: النتائج

1. أبرزت الدراسة أن بغداد لم تخضع خلال القرن الثالث الهجري لأزمة اقتصادية واحدة متكاملة، بل تتابعت عليها أزمات ارتبطت، بدرجة أساسية، بالحرب واضطراب المالية العامة وتعطّل مسارات الإمداد، ويُعد حصار سنتي 251 و252هـ من أبرز تلك الأزمات وأشدها تأثيرًا.
2. أوضحت الدراسة أن اقتصاد بغداد كان يعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة في الأقاليم القريبة، وعلى شبكات الأنهار والطرق، ومن ثم فإن تعطّل الريف أو اضطراب حركة النقل كان كفيلًا بتوليد أزمة معيشية داخل المدينة حتى في المراحل التي لم تكن فيها بغداد مسرحًا مباشرًا للعمليات العسكرية.
3. أكدت الدراسة أن رواتب الجيش ترتبت عليها آثار اقتصادية واجتماعية مباشرة، إذ إن توقف المعاشات لم يقتصر على الإضرار بولاء الجنود، بل انعكس في خفض الإنفاق النقدي داخل الأسواق وأسهم في تصاعد الشغب وتزايد التنافس على موارد الدولة.
4. ظهر أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية لم يؤثر في فئات المجتمع بالطريقة نفسها؛ فقد كانت الأسر ذات الدخول اليومية والرواتب المحدودة أكثر عرضة لتراجع القوة الشرائية، في حين امتلك أصحاب الثروة والمخزون والشبكات التجارية وسائل أكبر للتكيف.
5. تبين أن ثورة الزنج أثرت في بغداد بصورة غير مباشرة في الأساس، من خلال استنزاف موارد الدولة واضطراب التجارة والزراعة في جنوب العراق وزيادة النفقات العسكرية، ولا تتوافر أدلة تسمح بإرجاع كل حالة غلاء بغدادية في هذه المرحلة إلى الثورة مباشرة.
6. أظهرت الدراسة أن تعافي بغداد في أواخر القرن الثالث ارتبط بإعادة الأمن إلى الطرق، وإنهاء جانب من التمردات، وإعادة ضبط المؤسسة العسكرية، وعودة مركز الخلافة إلى بغداد، إلى جانب استمرار القاعدة التجارية والحرفية للمدينة.

ثانياً: التوصيات

1. إعداد دراسة كمية مستقلة تجمع ما ورد في المصادر التاريخية عن أسعار الحبوب والمواد الغذائية والأجور والأرزاق في القرنين الثالث والرابع الهجريين، مع ترتيب البيانات زمنياً بحسب المدن والسلع والطبعات المستخدمة.
2. توسيع دراسة اقتصاد بغداد بحيث تشمل بصورة متكاملة السواد وواسط والبصرة وشبكات دجلة والفرات والقنوات، لأن دراسة العاصمة بمعزل عن مجالها الزراعي والنقلي لا تقدم صورة مكتملة عن طبيعة الأزمات التي مرت بها.
3. الاهتمام بدراسة الفئات التي لا تظهر بصورة واسعة في كتب التاريخ السياسي، ولا سيما العمال وصغار الحرفيين والنساء والفقراء وصغار التجار، مع الإفادة من المصادر التاريخية والأدبية والفقهية والجغرافية في إعادة بناء أوضاع هذه الفئات.
4. إجراء مقارنة بين أزمات بغداد في القرن الثالث الهجري وأزمات القرن الرابع، بهدف تحديد جوانب الاستمرار والتغير في علاقة الدولة بالجيش والخراج والأسعار والعامة، مع ضرورة تجنب إسقاط أوضاع القرن الرابع على القرن الثالث.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

- ابن آدم، يحيى، 1928، كتاب الخراج، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، المطبعة السلفية.
- ابن الأثير، علي بن محمد، 1997، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، 1992، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن الفقيه الهمذاني، أحمد بن محمد، 1885، مختصر كتاب البلدان، تحقيق ميخائيل دي خويه، ليدن، بريل.
- ابن حوقل، محمد بن علي، 1938، صورة الأرض، ليدن، بريل.
- ابن خرداذبه، عبيد الله بن عبد الله، 1889، المسالك والممالك، تحقيق ميخائيل دي خويه، ليدن، بريل.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، 2000، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، بيروت، دار الفكر.
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، د ت، كتاب الخراج، بيروت، دار المعرفة.
- الاصطخري، إبراهيم بن محمد، 1927، المسالك والممالك، ليدن، بريل.
- البلاذري، أحمد بن يحيى، 1988، فتوح البلدان، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
- التنوخي، المحسن بن علي، 1971، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، بيروت، دار صادر.
- الجهشياري، محمد بن عبدوس، 1938، الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، 2002، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- الطبري، محمد بن جرير، 1967، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعارف، 11 جزءاً.
- قدامة بن جعفر، أبو الفرج، 1981، الخراج وصناعة الكتابة، بغداد، دار الرشيد للنشر.
- المسعودي، علي بن الحسين، 1989، مروج الذهب ومعادن الجوهر، بيروت، دار الكتب العلمية.
- مسكويه، أحمد بن محمد، 2000، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق أبو القاسم إمامي، طهران، سروش.
- المقدسي، محمد بن أحمد، 1906، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق ميخائيل دي خويه، ليدن، بريل.
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، 1422هـ، البلدان، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، 1960، تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر.

ثانياً: المراجع والدراسات العربية والمعرّبة

- أشطور، إلياهو، 1976، تاريخ اجتماعي واقتصادي للشرق الأدنى في العصور الوسطى، بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا.
- إل حبري، طيب، 2021، الخلافة العباسية، تاريخ، كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج.
- أودوفيتش، أبراهام، 1970، الشراكة والربح في الإسلام الوسيط، برنستون، مطبعة جامعة برنستون.
- بليغ أبرامسكي، إيريت، 1988، «التطور في مقابل الثورة، العناصر الأموية في النظام العباسي»، مجلة الإسلام، المجلد 65، العدد 2.
- بوبوفيتش، ألكسندر، 1999، ثورة العبيد الأفارقة في العراق في القرن الثالث الهجري والتاسع الميلادي، ترجمة ليون كينغ، برنستون، ماركوس وينر.
- بونر، مايكل، 1996، العنف الأرستقراطي والحرب المقدسة، دراسات في الجهاد والدولة العباسية، نيو هافن، الجمعية الشرقية الأمريكية.

- تلحمي، غادة هاشم، 1977، «إعادة النظر في ثورة الزنج»، المجلة الدولية للدراسات التاريخية الأفريقية، المجلد 10، العدد 3.
- توراوا، شوكت، 2005، ابن أبي طاهر طيفور وثقافة الكتابة العربية، أديب بغدادي من القرن التاسع الميلادي، لندن، روتليدج.
- جواد، مصطفى، وسوسة، أحمد، 1958، دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديماً وحديثاً، بغداد، المجمع العلمي العراقي.
- خليدي، طريف، 1994، الفكر التاريخي العربي في العصر الكلاسيكي، كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج.
- الدوري، عبد العزيز، 1997، العصر العباسي الأول، دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الطليعة.
- الدوري، عبد العزيز، 1999، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، الطبعة الرابعة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- روبنسون، تشيس، 2003، التأريخ الإسلامي، كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج.
- زمان، محمد قاسم، 1997، الدين والسياسة في العصر العباسي المبكر، نشأة النخبة السنية الأولى، ليدن، بريل.
- سعد، فهمي، 1993، العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع للهجرة، دراسة في التاريخ الاجتماعي، بيروت، دار المنتخب العربي.
- سورديل، دومينيك، 1959، الوزارة العباسية من 749 إلى 936م، دمشق، المعهد الفرنسي بدمشق.
- سيلفرشتاين، آدم، 2007، نظم البريد في العالم الإسلامي قبل العصر الحديث، كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج.
- شاتسميلر، مايا، 1994، العمل في العالم الإسلامي في العصور الوسطى، ليدن، بريل.
- شبان، محمد عبد الحي، 1976، التاريخ الإسلامي، تفسير جديد، الجزء الثاني، 750–1055م، كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج.
- علي، آدم، 2022، «ثورة الزنج في الخلافة العباسية في العراق»، موسوعة أكسفورد البحثية للتاريخ الأفريقي، أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد.
- العلي، صالح أحمد، 1985، بغداد مدينة السلام، بغداد، المجمع العلمي العراقي.
- غوردون، ماثيو، 2001، تحطم ألف سيف، تاريخ الجيش التركي في سامراء 200–275هـ، ألباني، مطبعة جامعة ولاية نيويورك.
- فان بافل، باس، وكامبوبيانو، ميشيل، وديكمان، جيسيكا، 2014، «أسواق عوامل الإنتاج في العراق الإسلامي المبكر نحو 600–1100م»، مجلة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق، المجلد 57، العدد 2.
- فيشل، وولتر، 1937، اليهود في الحياة الاقتصادية والسياسية للإسلام في العصور الوسطى، لندن، الجمعية الآسيوية الملكية.
- كامبوبيانو، ميشيل، 2011، «ضريبة الأرض والمساحة والمقاسمة، النظرية القانونية وتوازن القوى الاجتماعية في العراق في العصور الوسطى المبكرة»، مجلة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق، المجلد 54.
- كامبوبيانو، ميشيل، 2012، «الدولة وضريبة الأرض والزراعة في العراق من الفتح العربي إلى أزمة الخلافة العباسية»، الدراسات الإسلامية، المجلد 107، العدد 1.
- كامبوبيانو، ميشيل، 2018، «حيازة الأرض وضريبة الأرض والصراع الاجتماعي في العراق من أواخر العصر الساساني إلى العصر الإسلامي المبكر»، ضمن السلطة والسيطرة في الريف، ليدن، بريل.
- كرون، باتريشيا، 1980، العبيد على ظهور الخيل، تطور النظام السياسي الإسلامي، كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج.
- كينيدي، هيو، 1981، الخلافة العباسية المبكرة، تاريخ سياسي، لندن، كروم هلم.
- كينيدي، هيو، 2001، جيوش الخلفاء، الجيش والمجتمع في الدولة الإسلامية المبكرة، لندن، روتليدج.

- كينيدي، هيو، 2002، «الأجور العسكرية واقتصاد الدولة الإسلامية المبكرة»، البحث التاريخي، المجلد 75، العدد 188.
- كينيدي، هيو، 2004، النبي وعصر الخلافة، الشرق الأدنى الإسلامي من القرن السادس إلى القرن الحادي عشر، الطبعة الثانية، لندن، بيرسون.
- كينيدي، هيو، 2005، حين حكمت بغداد العالم الإسلامي، صعود وسقوط أعظم سلالة إسلامية، كامبردج، دا كابو.
- كينيدي، هيو، 2011، «إطعام الخمسمائة ألف، المدن والزراعة في بلاد الرافدين الإسلامية المبكرة»، مجلة العراق، المجلد 73.
- لابيدوس، إيرا، 1988، تاريخ المجتمعات الإسلامية، كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج.
- لاسنر، جاكوب، 1970، طبوغرافية بغداد في العصور الوسطى المبكرة، ديترويت، مطبعة جامعة وين ستيت.
- لو سترينج، غاي، 1900، بغداد في زمن الخلافة العباسية، أكسفورد، كلارندون.
- لوكيغارد، فريد، 1950، الضرائب الإسلامية في العصر الكلاسيكي، مع عناية خاصة بأحوال العراق، كوبنهاغن، برانر وكورش.
- مِتس، آدم، 1937، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- موتاهده، روي، 1980، الولاء والقيادة في المجتمع الإسلامي المبكر، برنستون، مطبعة جامعة برنستون.
- موروني، مايكل، 1984، العراق بعد الفتح الإسلامي، برنستون، مطبعة جامعة برنستون.
- نورثيدج، أليستر، 2005، الطبوغرافية التاريخية لسامراء، لندن، المدرسة البريطانية للآثار في العراق.
- همفريز، ر ستيفن، 1991، التاريخ الإسلامي، إطار للبحث، الطبعة المنقحة، برنستون، مطبعة جامعة برنستون.
- ويت، غاستون، 1971، بغداد، حاضرة الخلافة العباسية، ترجمة سيمور فايلر، نورمان، مطبعة جامعة أوكلاهوما.